توجه لزيادة عدد النساء في المناصب الإدارية في اليابان

طوكيو / متابعات :

حدّدت عدّة شركات يابانيّة أهداف معيّنة لزيادة نسبة النساء في المناصب العليا، توافقاً مع النداء الذي أطلقه رئيس الوزراء شينزو آبي في إطار سياسة الإنعاش الطوعي، بحسب ما كشف اتحاد أصحاب العمل «كايدانرن».

وعممت 47 مجموعة التزامها بهذا الموضوع، وتعتمد الإستراتيجيّة على رسم خريطة طريق تشمل 1300 شركة في جميع القطاعات المنضمة إلى الاتحاد.

ومن بينها مصنع السيارات «تويوتا» الذي لا يضم إلا 101 امرأة من بين كوادره، من أصل 9458 منصباً، ما يعادل 1.1 في المئة فقط. وهو يعتزم بلوغ عدد المناصب النسائية 320 امرأة في العام 2020، ثم 570 في العام 2030.

اما بالنسبة إلى النساء اللواتي تعوّق ولادة الأطفال مسيرتهن، فتعهد المصنع الياباني في تسهيل العمل عن بعد وتخفيف العبء المالي لحضانة الأطفال. وتعد «تويوتا» شركة مقصّرة في هذا المجال.

أما مجموعة «هيتاشي» فإلتزمت من جهتها بتوظيف ألف امرأة في المناصب الإدارية في اليابان بحلول العام 2021، تماثلاً مع مجموعة الاتصالات «ان تي تي» التي تعتزم زيادة عدد النساء في مراكزها بنسبة 6 في المئة بحلول العام 2021.

وضع رئيس الوزراء شينزو آبي إنعاش الاقتصاد على رأس الأولويّات، وتعهد في زيادة فرص العمل للنساء، إلى أن نسبة النساء في المناصب الإدارية في اليابان تبلغ حالياً 11 في المئة وتعتزم الحكومة رفعها إلى 30 في المئة بحلول العام 2020.

أمسية رمضانية (من أجل مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الجنوبية)

أكدت قيادات نسوية وجنوبية في محافظة عدن تأييدها الكامل لقرارات الرئيس ، و ضرورة إيجاد كيان سياسي جديد ينشأ في الجنوب ويمتد لكل الوطن يحمي مكتسبات المرأة في مؤتمر الحوار.

وأشرن من خلال الأمسية الرمضانية التي عقدها الملتقى الوطني لأبناء الجنوب بالتعاون مع اتحاد شباب اليمن عدن تحت شعار(من أجل مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الجنوبية) ، أشرن إلى تاريخ الحركة النسائية في مدينة عدن التي أسهمت بشكل فاعل وقوي في بناء الدولة المدنية حينها ، مؤكدات أهمية توحيد صف المرأة الجنوبية من خلال كيان واحد ، ودعم المرأة المستقلة.

عدن / أماني العسيري

مستقبل المرأة الجنوبية سياسيا

وهدفت الحلقة النقاشية التي حضرتها عدد من عضوات مؤتمر الحوار الوطني وقيادات نسوية جنوبية إلى استعراض أهم المنجزات التي تحققت للمرأة في مؤتمر الحوار لوطني وكيفية الحفاظ على هذه المكتسبات وإيجاد ضامن حقيقي لمشاركة المرأة الجنوبية في الهيكل السياسي للدولة الاتحادية.

وأثيرت عدد من القضايا المتعلقة بمستقبل المرأة الجنوبية السياسي والاجتماعي خلال المرحلة القادمة في خضم تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وما قد يتصدرها من معيقات تجعل من الضرورة بمكان أن تحافظ المرأة فيها على المخرجات والوصيات المتعلقة بمتطلباتها.

وقد افتتحت الناشطة السياسية مها السيد الحلقة النقاشية بإدانة واسعة لما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة من عدوان إسرائيلي غاشم وانتهاك واضح لقوانين الإنسانية، ثم أعربت عن تأييدها الكامل لقرارات الرئيس هادي وأكدت على أهمية الاصطفاف الوطني، وإقامة مصالحة وطنية شاملة تستبدل المشاريع والعلاقات التنافسية المدمرة إلى مشاريع وعلاقات تكاملية معمرة .

إيجاد حركة نسوية جنوبية

وتحدثت السيد عن المشاركة السياسية للمرأة الجنوبية واعتبرت أن التجربة اليمنية للمرأة بعد الوحدة من أسوأ التجارب على الإطلاق حيث شهدت تراجعا جديا عن انجازات سابقة كانت قد حققت للمرأة في الجنوب أثناء عهد التشطير، فقد كان قانون الأسرة في جنوب اليمن يعتبر القانون الثاني بعد القانون التونسي ، ومع قيام مؤتمر الحوار الوطني وتوفر الإرادة السياسية استطاعت المرأة أن تتقدم إلى الأمام وتخرج بمصفوفة مطالب نسائية كضامن تشريعي لها للوصول إلى مواقع صنع القرار .

و أعربت السيد عن مخاوفها وقلقها إزاء المعوقات التي قد تعترض عملية التطبيق للمصفوفة والتي تعمل حاليا علي صياغتها الصياغة الدستورية والقانونية لجنة صياغة الدستور، ودعت السيد القيادات النسوية الحاضرة إلى إعادة النظر في كل توجهاتنا الماضية وتقييم عملنا وإيجاد حركة نسوية جنوبية نشطة في إطار مكون سياسي جديد يحمي مكتسبات المرأة المحققة في الحوار ويضمن مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الجنوبية في هياكل الدولة الاتحادية الجديدة .

ضرورة ترجمة المناصفة في الثروة

إلى ذلك أشارت الأخت نبيهة عبد الكريم رئيسة إتحاد شباب اليمن عدن إلى ضرورة الاصطفاف وتوحيد الصف اليمني ودعم الرئيس عبدربه منصور هادي في هذه المرحلة الحرجة للانتقال السليم إلى الدولة الاتحادية الجديدة ، وقد أكدت على أهمية ترجمة المناصفة في الثروة والسلطة في الدستور القادم وضرورة إيجاد كيان سياسي جديد يحمي مخرجات الحوار المتعلقة بالمرأة بشكل عام وضمان تمثيل المرأة الجنوبية في السلطات الثلاث والمواقع القيادية للدولة الاتحادية الجديدة .

قيادات نسوية جنوبية تعلن تأييدها الكامل لقرارات الرئيس بضرورة إيجاد كيان سياسي جديد في الجنوب ويمتد لكل الوطن يحمي مكتسبات المرأة في مؤتمر الحوار

مريم والمساجد المعاصرة

المهندسة مريم إسكندري تؤمن بتشييد مساجد جديرة بالثقة من الناحية البيئية، وتستجيب لاحتياجات الأميركيين المهندسة المعمارية مريم إسكندري، المؤسسة والمديرة التنفيذية لشركة تصاميم MIIM، هي في طليعة مصممي المساجد في أميركا، إذ إنها تبتكر تصاميم أماكن مقدسة تعكس احتياجات معاصرة. قالت إسكندري لمجلة "إلوم": "علينا أن نشرع في تشييد مساجد ومراكز إسلامية تكون جديرة بالثقة من الناحية الهندسية، وتفي بمطالب واحتياجات الجالية (الإسلامية) في أميركا." وغايتها هي تصميم مبان معمارية "متعددة الأغراض" تحتوي نشاطات يشارك فيها أتباع عقائد مختلفة وتُستخدم في بنائها مواد مستدامة من الناحية البيئية. وإسكندري تخرجت من برنامج أغا خان لهندسة العمارة الإسلامية في جامعة هارفارد، ومن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وحازت على العديد من الجوائز. وساعدتها منحة للسفر من برنامج أغا خان في تمويل أبحاثها عن الموضوعات المتعلقة بالجنسين في مجال الهندسة المعمارية، لا سيما موضوع الأماكن المخصصة للنساء في المساجد العصرية.

وكان من ثمرة دراسة اسكندري لهندسة المساجد معرض صور متجول كان بعنوان: الأماكن المقدسة: بناء مكان لكل من الجنسين في الأماكن الدينية. ومشاريعها السكنية والعامة والتجارية تتراوح بين مكان خاص للصلاة في بولتيمور، إلى حرم مدرسة ثانوية ومبنى قسم الفنون الجميلة في جامعة من جامعات المجتمع بأريزونا.

قمة عالمية في لندن لإنهاء ختان الإناث والزواج المبكر

14 أكتوبر / متابعات :

استضافت الحكومة البريطانية مع منظمة اليونيسيف غدا قمة حقوق الفتيات الثلاثاء المنصرم في مدينة لندن، بهدف « حشد الجهود المحلية والدولية لإنهاء ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والزواج القسري »، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية البريطانية فرح دخل الله لوكالة الأنباء الالمانية (د.ب.أ): « شارك في القمة 700 شخص بينهم رؤساء دول، وناجون، ونشطاء المجتمع المدني، وكذلك الأمم المتحدة، والقطاع الخاص ».

وستعرض القمة أفضل التجارب في مواجهة وعلاج قضية ختان الإناث وزواج الأطفال، وتهدف إلى ضمان الحصول على التزامات جديدة من القطاع الخاص، ورجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني والحكومات.

معاملة

وقالت دخل الله إن «الفتيات والنساء المتضررات من جراء الزواج المبكر وختان الإناث من بين أكثر الفئات ضعفا في العالم وإنهاء الزواج المبكر وختان الإناث يحافظ على طفولة الفتاة، ويعزز تعليمها، ويقلل من تعرضها للعنف وسوء المعاملة، ويسمح لها بتحديد خياراتها المستقبلية..

كما تتمكن من إظهار إمكانياتها وقدراتها في الحياة، الكثير من عمل وزارة الخارجية في مجال حماية وتعزيز حقوق المرأة قائم على دعم الفتيات لكي يصبحن نساء متمكنات في مجتمعاتهن»، وأفادت بأن «الحكومة البريطانية تدعم برنامج بقيمة 35 مليون جنيه إسترليني يهدف للحد من ختان الإناث بنسبة 30 بالمائة في 10 دول على مدى السنوات الخمس القادمة».

وفي السياق ذاته ، قالت الخارجية البريطانية في تقرير إن قانونا جديدا دخل حيز التنفيذ في انجلترا الشهر الماضي، يعتبر الإجبار على الزواج جريمة جنائية، كما ينطبق على الرعايا البريطانيين في الخارج، وبموجب القانون فإن الآباء الذين يجبرون بناتهم على الزواج يواجهون عقوبة جنائية قد تصل إلى السجن 7 سنوات.

تواصل

وذكر التقرير الذي نشره موقع وزارة الخارجية البريطانية بالعربية نهاية الأسبوع الماضي أن «وحدة الزواج القسري» التي شكلتها كل من وزارتي الخارجية والداخلية تواصل عملها داخل وخارج بريطانيا لدعم ومساعدة الفتيات اللواتي يواجهن الزواج القسري، وقدمت هذه الوحدة الاستشارات والدعم لـ1302 حالة زواج قسري.

ويشير التقرير إلى أن مجلس مسلمي بريطانيا أعلن أيضا أن ختان الإناث ممارسة غير إسلامية وهي ضد تعاليمه، كما يعرّض صحة الفتيات والنساء للخطر، وقد أصدر نشرة تؤكد موقفه هذا وتُقدّم معلومات للقراء حول الآثار القانونية التي تترتب على الذين يقومون بهذه الممارسة في بريطانيا.

إحصائيات

وأضاف أن أكثر من 125 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم عانين من ختان الإناث في 29 بلدا من إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يتركز الختان، وفق تقرير لليونيسيف في يوليو 2013.

وتعاني 66 ألف امرأة في بريطانيا وويلز من آثاره. وتشير تقديرات اليونيسيف العالمية إلى أن 1 من 3 نساء شابات متزوجات، من اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 - 24 عاما (نحو 70 مليونا)، تزوجن قبل عمر 18 عاما، ونحو 11 بالمائة (23 مليون فتاة) تزوجن قبل بلوغ سن 15 عاما. وفي عام 2009 قدر انتشار الزواج القسري في المملكة المتحدة بين 5 - 8 آلاف حالة.